«المشترك»: حين يخطئ في الحساب..!!

طه العامري

■،،، لو كان الإخوة في «اللقاء المشترك» يملكون رؤية وطنية أو مشروعاً وطنياً لكانوا قبلوا ولو واحدة من «المبادرات» والحلول التي قدمها فخامة الأخ/ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية – حفظه الله – وحتى نعمل على إخراج الوطن من دوامة الأزمة التي دخلها على خلفية مكابرة ومكايدة أحزاب «اللقاء المشترك» الذي كان التوافق معهم كفيلاً بتجنيب البلاد والشعب مغبة هذه الفوضى وهذا العبث الذي طال كل شيء بدءا من قيمنا وأخلاقياتنا التي وأدها ولم يعد بالتالي ثمة جامع يجمعنا بعد «لآت» المشترك رفعها أمام كل المحاولات والحلول واللساعي والمبادرات وهذا الإصرار العجيب للرفض لكل أشكال وطرق الحلول يجعلنا نشعر وبقدر من «الثقة اليقينية» بأن مؤامرة واضحة المعالم والأهداف كما هي واضحة الدوافع والغايات، هذه المؤامرة غدت تخيم على سماء الوطن، وتستوطن، عقول ووجدان بعضنا ممن انقلبوا على الوطن وعلى دستوره وعقده الاجتماعي وعلى كل المكاسب والمنجزات وبالتالي غدا الوطن بكل مقوماته المادية والمعنوية هو «المطلوب» لمقصلة المؤامرة وليس فخامة الأخ/ الرئيس الذي بذل كل المساعي ولا يزال من أجل حفظ أمن واستقرار الوطن وتجنيبه والشعب ويلات الفتن والاحتراب والفوضى التي تبدو مؤشراتها واضحة في كم الأزمات المتفرعة عن الأزمة الأم وهي أزمة الخلافات السياسية والحزبية التي انتجت سلسلة من الأزمات الاجتماعية الخطيرة والكارثية والتي تهدد بنسف جسور التلاحم والترابط الاجتماعيين ناهيكم عن أن هذه الأزمة أوجدت بدورها ما هو أخطر بكثير من تدني الخدمات الاجتماعية مثل ظواهر انقطاعات التيار الكهربائي على خلفية إقدام عناصر من «المشترك» أو من حلفائه الذين يتعمدون استهداف المنشأة الخدمية مثل محطة توليد الطاقة الكهربائية وناقلات «الغاز» وناقلات المواد الأساسية التي ستكون عنوان هموم «ذاتية» مجتمعية عما قريب إن لم يتوقف هذا العبث وتتوقف أدواته عبر حلول وطنية شاملة تعيد الهيبة لمكانة الدولة ولمؤسساتها ولدورها ولرموزها بعيداً عن ثقافة «التشويه» التي منحت لأصحابها شرعية الخروج عن كل الثوابت الوطنية والدستورية والقانونية والأخلاقية والعرفية وكذا عن عادات وتقاليد شعبنا وتراثه الحضاري الإسلامي، بل إن القيم الإسلامية غابت بدورها عن صناع الأزمة الذين اسقطوا كل شيء يتصل بالقيم والسلوكيات الأخلاقية دينية كانت أو سياسية أو حزبية أو عرفية أو قبلية، لم يعد من كل هذا ما يحول دون أن يسقطنا إلى هاوية سحيقة من «التنابز» متجاوزين كل المحرمات التي تنهانا عن مثل السلوك التنابزي الذي يجردنا من بقايا منظومة قيم يفترض أن نتحلى بها حتى في خصومتنا التي لا يجب أن تشق أو تشطر نسيجنا الاجتماعي وبهذه الطريقة التي نشاهدها اليوم في خطابنا وفي لغتنا والتي لا تليق بنا ولا بقيمنا وتاريخيا وحضارتنا الإنسانية الراقية وتراثنا العربي الإسلامي الذي يصفنا بأصحاب «الحكمة» والأفئدة الرقيقة وهذه الصفات لم يقلها بحقنا «حكيم» ولا «شيخ طريقة» بل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا ما يضعنا أمام مسئوليات كبيرة ومهام جسيمة يفترض لأجلها وفي سبيلها أن نغلب منطق العقل والحكمة ونتخذ من الحوار وسيلة لحل خلافاتنا السياسية التي لا يمكن حلها عن طريق «المعاندة» واستغلال الفرص والظواهر فهذا وطن، وفي الوطن شعب، وللشعب حياة ومصالح وهموم ويفترض على الجميع وفق هذه المعطيات احترام إرادة الشعب والاحتكام إليه والإنصات لحكمة باعتباره صاحب الكلمة الفصل، وحين نصبح ننتمي لمعسكرين متناقضين في الرؤى والمفاهيم والطروحات والقيم فإن علينا أن نحتكم للخيار الذي ارتضيناه قبل عقدين ليكون مرجعيتنا ومظلة تحتها وعلى ظلالها نحتكم ونحكم عقولنا ونفعل عقدنا الاجتماعي وهو الدستور الذي جاء بقناعة وإرادة شعبية وفي هذا السلوك ما يدل ويثبت أننا جميعاً دعاة دولة مدنية مؤسسية وليس هذا المطلب مجرد شعار للاستهلاك السياسي والحزبي، فالدولة المدنية لا تبني ولا تقوم قيامتها من خلال الشعارات الفضفاضة أو من خلال خطاب سياسي حزبي مزيف، وإن كانت المقدمات تدل على النتائج، فإن نتائج الراهن الوطني واضحة المعالم جلية الصورة من خلال منظومة التنافضات التي تعنون علاقة المرابطين على ساحات «الاعتصامات»، ولم يحدث أن شاهدنا شكلاً من أشكال الديمقراطية حتى في أرقى بلدان العالم الليبرالي تمارس فيه الديمقراطية بطريقة الفوضى والعبث كما هو حالنا اليوم، فالإخوة الذين يرابطون في ساحات الاعتصامات يقولون «حرفيا» أنهم يمارسون «حقهم الديمقراطي بموجب الدستور»..؟ وهذا جميل ورائع ولكن الدستور ذاته هو منظومة قيم متكاملة وبالتالي لا يمكن أخذ جزء من الدستور وبما يتناغم مع مطالبنا وترك الآخر الذي لا يتكيف مع رغباتنا، فالذين يمارسون حقهم الدستوري في الاعتصامات عليهم أن يعرفوا أن الدستور أيضاً يلزمهم بالاحتكام إليه واحترام بنوده والعمل بنصوصه وبما يحقق الأهداف الوطنية والمصلحة الشعبية ويرسخ قيم السكينة والترابط والتلاحم الاجتماعي.

إن من يدعي أنه يمارس حقه الدستوري في الاعتصام عليه أن يدرك أن الدستور يأمره بالاحتكام إليه واحترام نصوصه وتقدير واحترام من منحه الدستور شرعية للولاية وهي الشرعية التي يتمسك بها الغالبية من أبناء الشعب الذين ينص الدستور على احترامهم واحترام إرادتهم وقرارهم وقناعتهم الوطنية وعدم «تحقيرهم» أو ازدراء هذه الجموع الشعبية مهما كانت نسبتها بالنسبة لمن يطالبون بـ«إسقاط النظام» فإن الواجب الوطني والدستوري والأخلاقي كل هذا يحتم على دعاة «إسقاط النظام» الاحتكام للدستور فيما يطالبوا به ومن خلال انتخابات أي كانت هويتها «مبكرة» أو استثنائية أو غير ذلك، وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يجب التعامل بها واختيارها لتكون طريق الحسم والفصل فيما نتنازع عليه، فالخلاف الذي علينا أن «نرده إلى الله ورسوله» علينا أولاً أن نرده للدستور، وهو المرجعية التي يجب العمل بها اتساقا مع فهم الإخوة بحقهم الدستوري في الاعتصام، لكن هذا الاعتصام لم يعد ينسجم مع قيم ونصوص الدستور وبالتالي تحول إلى فوضى وعبث مشفوع بمنظومة قيم وافدة وجديدة وغير معهودة هذه الثقافة الوافدة هي أخطر مكاسب تعنت المشترك وأسوأها وواهم المشترك بكل مكوناته وحلفائه لو فكروا أنهم سيكونوا بعيدين عن استحقاقات هذه الثقافة الداخلية على قيمنا وتراثنا الحضاري العربي الإسلامي، أن لم يكتوون وعما قريب بها وبقيمها وبكل مفرداتها وربما تبتكر مفردات جديدة تضاف لمفرادات هذه الثقافة، فكما تدين تدان واللعبة السياسية قائمة على منهج دستوري وقانوني وتشريعي فإن تجاوز أصحابها هذه المنهج وابتكروا لأنفسهم مناهج متعددة تتلاءم مع مزاجهم السياسي فعليهم أن يبشروا بمواجهة ما صنعت أيديهم اليوم أو غداً، فالتقليد السياسي أقرب للاتباع من المنهج حين تفقد المكونات الحزبية والأطر السياسية هويتها السياسية والثقافية والفكرية وتنساق مع ثقافة «الكيد» حبا بالسلطة التي يفترض أن تذهب للمعارضة لا أن تأتي المعارضة إليها، لأن السعي الجنوني للسلطة فعلاً عواقبه وخيمة وتبعاته كارثية واستحقاقه يعني «العدم»..؟

لكل ما سلف كنت أتمنى على الإخوة في «اللقاء المشترك» أن لا ينجروا بما لديهم من تاريخ وطني نتفق أو نختلف عليه يظلوا جزءاً من سيرة وتاريخ وطن وجزءاً من تحولات وطنية وحضارية، لكن المشترك تجاهل كل هذه الحقائق وانجرف مدفوعاً بمنظومة علاقة زائلة وعلاقات شخصية ومصالح لينسف بهذه العوامل علاقة راسخة ومصالح ثابتة وعلاقة تربطه بوطن وشعب وبالتالي ليس من مصلحة أي مكون سياسي ترسيخ قيم أو مفاهيم يدافع الكيد للآخر ثم يجد نفسه لاحقاً أسيراً لها ويواجه استحقاقاتها.. فهل من متأمل..؟

ameritaha@gmail.com

أين الشباب؟

عبدالله البحري

.. سؤال يتبادر لذهن كل وطني شريف ومخلص ومحب لهذا الوطن وترابه الغالي ولعل الجميع يعي ويدرك أهمية المرحلة وخطورة الوضع الذي يتم استغلاله من قبل الذين ركبوا الموجة الشبابية فور تجمع حشدهم بداية مسيرتهم واعتصامهم عند بوابة الجامعة أول فبراير ٢٠١١م ، حيث لم يكن الهدف لهؤلاء الشباب سوى لفت نظر الحكومة والمجتمع إليهم ومن ثم الاصغاء لكافة متطلباتهم المشروعة ، ولكن الأمر تحول بواسطة اللقاء المشتت .. عفوا المشترك.. ومن خلال تسييس العملية وتلويث أجواء ومناخ الحرية والديمقراطية واستخدامها لما يخدم تلك الأحزاب والقوى الساعية للسطو على السلطة ولدرجة تأزيم وتأجيج الصراع السياسي المدعوم هذا الأخير بوسائل وقنوات فضائية وإعلامية خارجية هدفها توسيع الفجوة وإثارة القلاقل والفوضى في غير الصالح العام.

بالنسبة لشريحة الشباب – للأسف الشديد– فقد أصبحوا شبه مهمشين من ناحية وربما غير قادرين على الاستقلالية والخروج من المأزق المفروض عليهم من قبل المشترك مثل الخطأ الذي جعل اللقاء نفسه يقع فيه عندما وظفوا الأطفال والنساء وخاصة اليتامى والأرامل والمحتاجين الذين كانت الجولات تغص بهم لأجل تمرير مقاطع وتمثيليات وفلاشات أصبحت تعرض في بعض القنوات والمتضمنة الجم من الخدع والفبركات المفضوحة والمزيفة .. وهات ياضحك على الدقون..!

أتمنى أخيرا على شريحة الشباب الخروج من أوساط الساحات الغاصة بهؤلاء المستغلين لهم سياسيا وذلك لواقع الحياة وممارسة حقهم بالطريقة التي تضمن لهم المصلحة والفائدة ..والله المعين والموفق.

مبدأ فصل السلطات

عبد الحميد سيف الزوقري

مبدأ سياسي دستوري يتم بموجبه تقسيم السلطة في الدولة على ثلاث سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية بحيث تختص كل واحدة من هذه السلطات بمهام دستورية محددة، وتتمتع باستقلالية نسبية عن السلطتين الأخريين في تنفيذ مهامها.

فيما تتولى السلطة التشريعية إصدار القوانين ومراقبة سلوك الحكومة وقراراتها، تتولى السلطة التنفيذية إدارة الدولة بموجب القوانين التي تشرعها أو تجيزها السلطة التشريعية.. أما السلطة القضائية فإنها تتولى كلمة الحكم في المنازعات التي تنشأ في الدولة بما في ذلك المنازعات التي تكون الحكومة طرفاً فيها، كما تختص هذه السلطة بالحكم في دستورية ومشروعية القوانين والإجراءات التي تصدر عن الهيئتين التنفيذية والتشريعية.

يعتبر مبدأ فصل السلطات من أهم أسس النظام الديمقراطي، وأحد مقومات الدولة الحديثة فهو يمنع احتكار وإساءة استخدام السلطة من قبل أي شخص أو هيئة من الهيئات.

ويعود تأسيس هذا المبدأ إلى العصر الروماني القديم الذي شهد تقسيم السلطة بين السلطة التنفيذية ((ملك/ قيصر) والبرلمان (مجلس الشيوخ) وقد تم تأصيل المبدأ وتطويره من قبل الفيلسوف الفرنسي (مونتسيكيو) في القرن الثامن عشر وتم حينها تضمينه في الدستور الأمريكي.

وقد تم تأسيس وإيجاد مبدأ الفصل بين السلطات لمعالجة مشكلة ثبتت بالتجربة، أن السلطة المطلقة تؤدي بشكل تلقائي إلى الطغيان والفساد وغيرها من مظاهر سوء استخدام السلطة وهي مظاهر يرى البعض بأن السبب الأساسي لها ناتج عن الطبيعة البشرية التي تنمو بشكل تلقائي نحو الفساد والطغيان إذا تركت لها السلطة دون قيود، حسب ما يؤكد الكثير من علماء النفس وعليه فإن توزيع السلطة بين أكثر من هيئة يساعد على الحد من هذه المشكلة، ويجعل كل هيئة من هذه الهيئات تقوم بمراقبة الهيئات الأخرى ومنع إمكانية قيام إحداها خاصة السلطة التنفيذية، باستغلال السلطة الممنوحة لها لصالح القائمين عليها.

ولا يعني فصل السلطات عمل كل سلطة باستقلالية مطلقة أو تامة عن السلطات الأخرى فهذا أمر غير ممكن عملياً، وتؤدي محاولة تطبيقه إلى عجز أجهزة الدولة عن العمل، إن مبدأ فصل السلطات هو فصل نسبي يهدف إلى توزيع المهام داخل الدولة بطريقة تؤدي إلى عدم احتكار كل السلطات بيد جهة واحدة وإيجاد رقابة وإشراف لكل هيئة على عمل الهيئة الأخرى.

ويختلف تطبيق الفصل بين السلطات حسب نوع النظام السياسي ففي النظام البرلماني، مثلاً يكون الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية غير كبير إذ أن السلطة التنفيذية (الحكومة تنبثق في هذا النظام عن السلطة التشريعية وتتحفظ هذه الأخيرة بسلطة مراقبة عمل الحكومة بشكل دائم وتظل الحكومة في حاجة مستمرة إلى موافقة البرلمان على القرارات والإجراءات التي تتخذها أو التشريعات التي تقترحها ومع ذلك فإن النظام البرلماني يجعل الحكومة أيضاً تتمتع بقدرة واضحة في التأثير على السلطة التشريعية (البرلمان) من خلال الأغلبية التي أتت بهذه الحكومة وهي أغلبية موجودة في البرلمان تمكنها من تمرير قراراتها.

أما في النظام الرئاسي كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية فإن مبدأ فصل السلطات يكون أكثر وضوحاً حيث تمارس كل سلطة عملها باستقلالية كبيرة عن نفوذ وسيطرة السلطتين الأخيرتين فالكونجرس الأمريكي– السلطة التشريعية– مثلاً ينتخب أعضاؤه من قبل الشعب ولا يستطيع رئيس الجمهورية حله ومن صلاحيات الكونجرس إعداد وإقرار الميزانية العامة للدولة التي تقوم بتنفيذها السلطة التنفيذية إلى جانب ذلك فإن مجلس الشيوخ (أحد فروع السلطة التشريعية) يشترك مع الرئيس في اختيار المحكمة العليا (أعلى سلطة قضائية في الدولة) وكبار موظفي السلطة التنفيذية من الوزراء والمستشارين ويتم ذلك من خلال قيام الرئيس بترشيح الأشخاص المراد تسلمهم لتلك المناصب وقيام مجلس الشيوخ بقبول أو رفض الترشيح.

إن رئيس الجمهورية في النظام الرئاسي المطبق في الولايات المتحدة لا يملك وحده سلطة التعيين وفي نفس الوقت فإن الكونجرس لا يستطيع عزل كبار مسئولي السلطة التنفيذية إذ تظل هذه واحدة من اختصاصات الرئيس لكن في المقابل فإن الرئيس لا يملك سلطة حل البرلمان (الكونجرس) وإن كان يملك حق الاعتراض على تشريعاته والذي يمكن تجاوزه بإعادة التصويت بأغلبية الثلثين في مقابل ذلك لا يملك الكونجرس سلطة عزل الرئيس من منصبه وإن كان بإمكانه توجيه تهمة الخيانة للرئيس ومحاكمته بعد إجراءات خاصة هذا إضافة إلى أن السلطة القضائية تتمتع في هذا النظام باستقلالية عن سيطرة الهيئتين التنفيذية أو التشريعية اللتين لا يحق لهما عزل القضاة أو إحالتهم إلى التقاعد أو محاكمتهم فهذا تختص به الهيئات القضائية وحدها.

● محاضر في الإدارة والسلامة والجودة وبناء الأنظمة
aazawkary@ya

فُسحة أمل

جمال الظاهري

إن حقيقتنا اليوم ووفقاً لما يعتمل على الساحة الوطنية أن البلد يعيش حالة من عدم النضوج السياسي، وتفشي الانحلال الخلقي، وأن تأثيرات هذه الحالة قادت إلى اختلالات كبيرة على جميع الصعد – الاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية وحتى الدينية.

ولأننا مجتمع ترسخت ثقافته على مبدأ التعاون والعمل الجماعي التكاملي، الذي يرفض الخضوع لكيان سياسي واحد، فلا مفر من مراعاة هذه الخصوصية لمجتمع لم يعتد على مبادء ونتائج الممارة الديمقراطية.

صحيح أن الديمقراطية هي ما ارتضاه الشعب كمنهج لممارسة العمل السياسي وكنظام حكم، إلا ان الصحيح ان قبول الشعب اليمني للعمل الديمقراطي كان نتاجاً للحظة تاريخية تمثلت في إعادة الوحدة اليمنية، وكان القبول بالعمل الديمقراطي الذي يعطي الحق في الحكم لأصحاب الاغلبية الفائزة بالانتخابات.

وعودة بسيطة إلى الوراء ضمن تاريخ العمل السياسي اليمني الحديث الذي شهد نوعاً من الاستقرار السياسي يدلنا أن اليمن لم تستقر الطرف أو كيان سياسي واحد لا يقبل مشاركة الآخرين له، وإن حصل وتوفر له هذا الاستقرار فإنه لفترة بسيطة، حتى يجد نفسه وقد دخل في صراعات وحروب لا تنتهي، ومن ينكر ذلك فما عليه إلا الرجوع إلى التاريخ اليمني القديم والحديث.

حُرمة دم المسلم وماله وعرضه لا يختلف عليها اثنان في جميع المذاهب الاسلامية، كما أن الأصل في الانسانية أنهم إخوان، وجميع الشرائع السماوية تؤكد على ذلك وحتى الملل غير السماوية تؤكد حق الآخر في العيش والسلم جنباً إلى جنب مع الذي نختلف معه في المعتقد، بل إن شريعتنا الاسلامية، تؤكد في أكثر من مناسبة على التسامح، وحسن الخلق في التعامل في كل الظروف وتحرم المغالاة في الاختلاف، ووضعت قواعد لما يجوز ولما لا يجوز معتبرةً الخروج عن أخلاقيات التعايش جرماً يستوجب العقاب، والمناجزة في السلم أو الحرب.

وديننا الاسلامي الذي يشتق تسميته من السلم جاء ترجمة عملية لحسن الخلق، يقول رسولنا الكريم صلى الله عليه وآله وسلم: إنما بعثت لأتمم مكارم الاخلاق، وفوق هذا يقول العلي القدير مخاطباً نبيه: « ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة»، ويقول أيضاً «ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك»، صدق الله العظيم.

وما انتشار الإسلام في أصقاع الأرض إلاّ نتاج لروح الاسلام السمح الذي تمثله الرواد الأوائل من المسلمين الذين تمثلوا القيم التي جاء بها قولاً وعملاً وحسن أخلاق وبساطة في المعشر، وإنصافاً في التعامل، وتسامحاً مع من أساء إليهم عن قصد أو دون قصد أو سوء تقدير. لماذا؟ لأنهم تمثلوا أخلاقيات الهدى الذي اختصهم به الله تعالى، (ولا تزر وازرة وزر أخرى) « وجادلهم بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم»، ..... الخ. ويقول نبينا الخاتم – صلى الله عليه وآله وسلم- : « واتبع السيئة الحسنة تمحها، وخالق الناس بخلق حسن».

ما نسمعه هذه الأيام من تسفيه واتهامات وتخوين، وإنكار للادوار الوطنية والمجتمعية بين الأطياف السياسية المتواجدة على الساحة، والأشخاص الذين كانوا إلى الأمس القريب يعتبرون من المناضلين والقادة الوطنيين يعبر عن حالة من الضياع الخلقي، وانزلاق مريع للقيم، وينبئ عن احتقان نفسي طغى على مجمل الحياة، ما أفقد الصغير والكبير مذاقها، ونكهتها، وسلبهم فسحة الأمل التي تجعل لحياتهم معنى وطعماً.

هذه الحالة ورغم عواقبها الخطيرة، وما يمكن أن تنتجه من صراعات لم تأخذ حقها من الدراسة، ولم تجد من ينبه إلى خطورتها، وترك مثل هذه المشاعر للأهواء وكأنها من تلك المشاكل التي تتكفل الأيام بحلها، وتحتاج من العقلاء أن يعطوها الكثير من الجهد لإيقاف من ساغ له استغلال مثل هذه الظروف، لشحن الأنفس بالأحقاد، وتزييف وعي الشعب اليمني الاخلاقي والحضاري، الذي تعمق بانكار مثل هذا السلوك الذي لا ينسجم مع ما تربينا عليه، وندعو الجميع إلى التنبه إلى أن الاختلاف سنة كونية، أما السفه وقلة الأخلاق فهو وسواس شيطاني لا ينبت غير معاول الهدم لكل ما هو جميل، ويخالف الغاية من خلق الإنسان الذي هو خليفة الله في أرضه والمكلف بإعمارها، بكل ما ينفع الناس .. نسأل الله الهداية للجميع.

aldahry45@hotmail.com